أهامش أم حدّ فاصل في تاريخ العالم؟

بقلم شبلي الملاط

في الادراك الجماعي الحديث، ليست الصدمة التي تسبّبت بها احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ غير مسبوقة. اذ يمكن ان نتذكّر صدمة دولية مشابهة في الثاني من آب ١٩٩٠ حين اجتاح الجيش العراقي الكويت، وهو تاريخ يكاد لا يثير أي اهتمام اليوم بعد مرور عشرة أعوام. لكن لم تكن الحال على هذا النحو في ذلك الوقت، اذ بقيت انظار العالم، منذ الثاني من آب وحتى تحرير الكويت اوائل عام ١٩٩١، مشدودة الى ما بدا آنذاك تحوّلاً جذرياً ذا أبعاد غير مسبوقة.

لكن حتى اذا لم يعلق تاريخ ٢ آب ١٩٩٠ في المخيّلة الجماعية، فانّ الاحكام ما زالت تصدر حول ما حصل في ذلك اليوم. اذ ربما سجّل هذا بداية نظام عالمي جديد، بتعزيزه القيادة الاميركية الحصرية للعالم وتعجيله في عملية انهيار الاتحاد السوفياتي وانقسامه وضخّه كميات كبيرة من احتياطات اموال النفط في الاقتصاد الاميركي، مصدرها الخليج العربي وغيره. لكن لو أخذنا كل الامور في الاعتبار لادركنا انه لم تتغيّر امور كثيرة غير تلك التي كان من المتوقّع ان تتغيّر في اي حال، وخصوصاً في ما يتعلّق بالمجتمعات التي شهدت اندلاع الازمة: اذ بعد ما يزيد على عقد من ذلك الحدث، ما زالت الحكومات الاستبدادية نفسها قائمة في انحاء الشرق الاوسط، وما زال الحضور الاميركي في المنطقة ضعيفاً وغير ثابت.

قد تكون احداث ١١ ايلول العاقبة الاهم لحرب الخليج الثانية، وان بدا ذلك غريباً للوهلة الأولى. انّ هذا الاستنتاج ناجم عن الطبيعية غير المنجزة للنزاع، رغم الفوز الاميركي الساحق على الارض وهزيمة الجيش العراقي بلا معركة تقريباً. ومع تصاعد الشعور بالاحباط بسبب استمرار الازمة رغم انتهاء الحرب رسمياً، ومع انتشار الجنود الاميركيين في المملكة العربية السعودية وغيرها في حين تَرِك المدنيون العراقيون بلا أي حماية في وجه حكومتهم وحُمّلوا وزر عقوبات لا حدّ لها في بلاد ممزّقة ارباً، من الواضح ان حال التدهور كانت متفشية في المنطقة بكاملها. وكان ان أدّى الطريق المسدود الذي يسلكه الشرق الاوسط، حيث ما زالت دلائل الحكم الاستبدادي سائدة في بلدان المنطقة، الى انفجار في نيويورك من طريق افغانستان التي كانت تحوّلت ملاذاً للشبّان الساخطين والمحبطين القادمين من المملكة العربية السعودية خصوصاً، ومن بلدان مختلفة في العالم الاسلامي. وقد انتج اتحاد النظامين السعودي والافغاني وحشاً ضرب الولايات المتحدة في الصميم علماً ان اميركا كانت المدافع المطلق عن حكّام المملكة طوال جيلين ونصيراً متحمساً للمجاهدين في معركتهم ضدّ الاتحاد السوفياتي.

مما لا شكّ فيه ان السلسلة السببيّة بين آب ١٩٩٠ وايلول ٢٠٠١ ليست متكاملة. الا ان هناك عنصراً مشتركاً بين الحدثين، الا وهو صفتهما الشرق اوسطية، بما فيها أطول نزاع في الازمنة الحديثة حول الاستيطان اليهودي في فلسطين. لذلك ثمة تساؤلات حول مدى تمثيل ١١ ايلول منعطفاً حاسماً اذا ما أُخِذَ في اطار رؤية طويلة الأمد ومتعدّدة المنظار من خلال استعادة الجدول الكرونولوجي للأزمات المتواترة في الشرق الاوسط: نيويورك، ايلول ٢٠٠١/الكويت، آب ٢٠٠٠/العراق وايران، ١٩٨٠-١٩٨٨/لبنان، ايلول ١٩٨٢/ايران، شباط ١٩٧٩/وصولاً الى الاردن ومصر وسوريا في حزيران ١٩٦٧، بما فيها اغتيال المتنافس الاميركي الابرز على كرسي الرئاسة في العام التالي في كاليفورنيا على يد سفّاح من الشرق الاوسط. لذلك تبدو بنية المأساة التي تفجّرت في ١١ ايلول شرق أوسطية، ويمكن تحويل قراءة الاحداث بسهولة الى صدام ارتجاعي بين الحضارات يتواجه فيه الشرق والغرب، اميركا والشرق الاوسط، الاسلام والمسيحية.

ان خطر الوقوع في فخّ المبالغة واضح طبعاً في هذا المجال، والاختصارات والتعميمات المماثلة خطرة بقدر ما هي مضلّلة، اذ انها تؤكّد نظرية المؤامرة التي تذكي نار التطرّف لدى الجهتين، لكن لا يمكن ان ننكر وجود رابط شرق اوسطي بلغ ذروته في ١١ ايلول.

هل احداث ١١ ايلول اذاً محض هامش ام انها حد فاصل في التاريخ؟ اجل كانت دراماتيكية وضخمة، وأجل وضعت حداً لمناعة الاراضي الاميركية من العنف، لكن هاتين الميزتين قد لا تكفيان لتقويم اهميتها مع مرور الزمن. اذ سوف تظل مجازر نيويورك في تاريخ الامة الاميركية – اذا لم تطمسها كارثة اكثر فظاعة لا سمح الله – من بين التواريخ الثلاثة او الأربعة الاكثر اهمية منذ تأسيس الولايات المتحدة؛ اي يوم الاستقلال وغيتيسبورغ وبيرل هاربر وسقوط جدار برلين. لكن لكي يحتل هذا الحدث مرتبة عالية حقاً وفق المعايير الموضوعية، يجب عليه ان يبشر بحلول عهد جديد في التاريخين الاميركي والعالمي. وفي حال عدم تحقق هذا الامر، قد يتحول ١١ ايلول في احد الايام هامشاً على غرار الثاني من آب ١٩٩٠.

لكن من غير المرجح ان يحصل ذلك نظراً الى تأثير تلك الاحداث على المستوى المادي في صميم اميركا، اقله من حيث المخيلة الجماعية. وذكرى ١١ ايلول لن تمحى من الاذهان طوال عقود مقبلة. لكن المسألة الاهم بالنسبة الى تاريخ العالم هي البعد الموضوعي للمأساة.

ان الادوات التي تقدمها العلوم الاجتماعية لفهم ١١ ايلول تشكو خللاً اساسياً: اذ ان وجهات النظر تتنوع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً ونفسياً وحتى هندسياً او جمالياً، وثمة عدد كبير من المقالات الطويلة التي تناولت هذا اليوم او سوف تتناوله خلال سنوات كثيرة مقبلة. وفي غضون عشرين سنة، او حتى عند ولادة القرن المقبل، سوف يكون ثمة تراكم من الكتابات التي درست الحدث من مناظير مختلفة. لذلك يجب عدم استباق الزمن ومرور الذي يضع الامور في نصابها، والمثال الذي تقدمه الصفحات الاخيرة من كتاب توكفيل في عنوان "الديموقراطية في اميركا" يشكل خير تحذير من ذلك. فمنذ بداية الثورة البولشيفية عام ١٩١٧ وحتى انهيار الامبراطورية السوفياتية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، كانت تلك المقاطع التي تختتم المجلد الاول الصادر عام ١٨٣٥ – والتي يتوقع فيها الكاتب الفرنسي صعود روسيا وأميركا – تبدو وكأنها نبوءة صرفة. اما اليوم فقد فقدت قيمتها، اقله في ما يتعلق بروسيا. لكن في غياب عامل الزمن، الذي يمكّننا من تقويم الحدث من كل جوانبه، يجب ربما اعتماد اسلوب آخر في التحليل.

واذ نأخذ في الاعتبار هذا التحذير الذي يجب ان يدفع الى اعتماد تحفظ رصين في اي نوع من التوقعات في مجال العلوم الاجتماعية، يمكن ان نبدأ قراءتنا لأحداث ١١ ايلول من رد الفعل الاولي للحكومة الاميركية الذي تقاسمه العالم في ما بعد والذي ما زال مستمراً حتى اليوم. فرد الفعل هذا اتخذ في اليوم التالي من الاحداث شكل حرب جديدة واسعة النطاق على الارهاب ونال دعم مجلس الامن. ففي القرار الرقم ١٣٦٨ الذي اعتمد بالاجماع في ١٢ ايلول، وصفت المجازر التي نفذت في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا بأنها "اعمال ارهابية"، وأصبح النزاع الجديد مقولباً وفق هذه العبارة بالذات، اي بات مقرراً ان الحرب العالمية الثالثة سوف تكون حرباً على الارهاب.

لكن المشكلة تكمن في ما يأتي: هل اندلعت حقاً "حرب عالمية" في ذلك اليوم؟ قلة هم الذين يوافقون على ذلك. وأحد اسباب هذه الممانعة هو هدف الحرب نفسها، اي الارهاب، وهي كلمة تحديدها خاطئ الى حد انه يحول استخدام العنف حرباً مستحيلة ولامتناهية، الا اذا كان المعني تصميم الحكومة الاميركية في شكل واعٍ او لاواعٍ على شن حرب تهدف الى وضع حد لكل العنف في العالم. وقد يكون مشروع نيو كانطي كهذا في سبيل "السلام العالمي" جديراً بالثناء، الا انه سابق لأوانه للأسف. اضف الى ذلك ان الحكومة الاميركية نفسها لا تؤمن حقاً بأن معركتها الواسعة النطاق هذه ضد الارهاب ستكون خاتمة لكل الحروب، لذلك فقد تعثرت من حدث الى آخر ووقعت سجينة تحديداتها المضخمة والصعبة في معركة ضد شبح مراوغ وغير قابل للتحديد.

الا ان الدلائل على الطابع المخيّب لذلك التحديد كانت كثيرة. ففي الدرجة الاولى، ان المجتمع ذا الوعي القانوني العميق الذي بنى اميركا لم يعر تاريخه الحديث اهتماماً كافياً. فخلال المفاوضات التي ادت الى نشوء محكمة الجزاء الدولية في روما في صيف ١٩٩٨، اقنع الممثلون الاميركيون الاطراف الاخرى بأنه لا يصح ادراج "الارهاب" ضمن لائحة الجرائم التي تحاكم عليها المحكمة، لانه لم يكن ممكناً التوصل الى تحديد توافقي لذلك الفعل. وقد كان الوفد الاميركي على حق، اذ لم يتوصل المحامون والمؤرخون الى الاتفاق على تحديد كهذا طوال القرنين اللذين انقضيا منذ ادخل روبسبيير مفهوم الرعب (Terreur) كسياسة عام ١٧٩٣. وقد اتخذ "الارهاب" (Terrorisme) الشكل المميز الذي تطوّر من "قانون المشتبه فيهم" في ايلول ١٧٩٣ الى الرعب الكبير (Grande Terreur) الذي انتجه قانون الثاني والعشرين من الشهر المرعوي من الروزنامة الجمهورية – السنة الثانية (١٠ حزيران ١٧٩٤)؛ اي غياب الاجراءات القضائية المناسبة الذي اودى بنحو ٢٥٠٠ مشتبه فيهم الى المشنقة في باريس وحدها. وقد قام المحامي الكساندر هاميلتون، وهو الابلغ بين الآباء المؤسسين، بتحليل هذه السياسة، فكتب عام ١٧٩٤ مذكّرة تتميز بالعمق حول "تجاوزات" تلك المرحلة من دون ان يستخدم كلمة "رعب" مرّة واحدة:

في المراحل الاولى من الثورة الفرنسية، كانت الحماسة الصادقة لنجاحها شعوراً عالمياً حقاً في بلادنا هذه. فحب الحرية هو الشغف الذي يحكم مواطني الولايات المتحدة، منتشراً في كل طبقة مفعماً في كل قلب. ولمّا كانت الثورة الفرنسية تحمل علامات كونها قضية حرية، فقد جمعت كل القلوب وحشدت كل الآراء، بيد ان هذا الاجماع الصادق بدأ يتضاءل منذ وقت طويل. والتجاوزات التي تضاعفت باطراد، وبتأزم متزايد، نجحت، وان ببطء، في وضع حد لهذه التجاوزات التي يعتبرها هاميلتون بمثابة "تواطؤ مع الفساد والفوضى والاستبداد والعقوق" بعدما استطاعت الثورة تقييد الملكية الفرنسية. وبدلاً من الصمت والتواضع اللذين لحقا "الاهتزازات الاولى للزلزال السياسي"،

التتمة في الصفحة ـ ١٧ ـ

أهـــامش أم حـــدّ فاصـــل في تاريـــخ العـــالم؟

تتمة المنشور في الصفحة ١٣

بركان تلو آخر، الاخير فيه اكثر ترويعاً من سابقه، ناشرا الخراب والدمار بعيداً وواسعاً – مقوضاً اسس حق الامن والتملك، وبانتظام الفضيلة والدين – من دون استثناء الجنس او السن، ومازجاً البراءة بالذنب، ومورطاً الشيخ والشاب، الحكيم والابله، الصديق القديم المفترض وبلده والحديث النعمة الذي يزعم الصفاء والوطنية – العرض الجريء للخيانات الجديدة مع القتامة في تدمير وافر من دون تمييز".

مسؤولية الحكومة والحكم

وانّ قتل الابرياء من دون تمييز – "من دون استثناء الجنس او السن، ومازجاً البراءة بالذنب، ومورطاً الشيخ والشاب، الحكيم والابله، الصديق القديم المفترض وبلده وحديث النعمة الذي يزعم الصفاء والوطنية"، يمكن ان يعتبر "ارهاباً" كتعريف يوافق عليه جميع البشر. لكن المشكلات التي وضع هاميلتون عناوينها العريضة تبقى. هل يمكن حكومة ما، كما في تحديد روبسبيير للارهاب، ان تكون مسؤولة عن اعمال كهذه؟ هل يكون الارهاب غير حاصل عندما تقوم الدول او الحكومات بأعمال عنف تزهق ارواح مدنيين ابرياء؟ هناك مشكلة اخرى كامنة هي الاطار الذي يقتل فيه المدنيون، والغايات التي يسوقها المنفذون، بناء على اعتبارنا هؤلاء مقاتلين احراراً ام مجرد قتلة؟ كلام بسيط يطرح نفسه اذاً وهو ان "جريمة الارهاب" مستقلة متميزة، ومختلفة عن "القتال ضد العدوان"، ومعزولة ومن الصعب وقفها.

اخيراً، هناك مشكلة الفصل بين الارهاب والجرائم الاخرى. وحتى قانون "باتريوت" الاميركي الذي اقر بعيد هجمات ١١ ايلول، كان من الصعب العثور فيه على كلمة تتعلق بالنصب الاميركية، ما عدا في ما يتعلق باستخدام اسلحة خاصة او خطف الطائرات. فكل الجرائم تهدف الى بث الهلع او الاشمئزاز او الارهاب في المجتمع.

باختصار، لا يوجد حتى الآن تعريف عملي عليه اجماع لكلمة "ارهاب". لذلك تفادى المفكرون، بدءاً من هاميلتون، هذا التعبير منذ مئتي عام. ليس ثمة سبب يدفعنا لان نعتقد ان المحامين والمشترعين المعاصرين سيتوصلون الى تعريف اخفق هاميلتون وسواه في التوصل اليه.

وإذا كانت عمليات القتل في ١١ أيلول لا توصف بأنها "أعمال إرهاب" أو "اعتداءات إرهابية"، فهل يعني هذا وجود فراغ، في المصطلحات القانونية على الأقل؟ بعيداً عن هذا، إن حدوث جرائم وحشية وجماعية قضى فيها في المقام الأول مدنيون أبرياء، شوه ضمير الإنسانية إلى حد كبير في الأعوام الأخيرة الى حدّ أن مجموعة من العلاجات تطورت في حقل القانون الجنائي الدولي ضد "الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي". فالمحاكم المحلية والدولية، وأبرزها المحاكم اليوغوسلافية والرواندية ومحكمة الجنايات الدولية أطلقت ما يُعرف بـ"السلطة القضائية الدولية". وفي حال ١١ أيلول، وبدلا من شنّ حملة فورية على الارهاب، كان في وسع أميركا والعالم ان يتوافقا على انّ جريمة رهيبة وجماعية وقعت، وأن منفذيها وشركاءهم يجب أن يلاحقوا بلا شفقة وأن يعتقلوا ويحاكموا ويعاقبوا. بلغة إلقاء اللوم، ما حدث في ١١ أيلول كان مجزرة، وبلغة القانون كان جريمة ضد الانسانية.

من هنا تكمن صعوبة تقدير ما اذا كانت المجزرة التي ارتكبت في ١١ أيلول تمثل نقطة تحول أو مجرد هامش. وهي قد تكون هامشاً إذا انتهت الحرب على الارهاب لعدم وجود عدو محدد. وفي المقابل، قد تصبح نقطة تحول إذا أدى استخدام العنف إلى فوضى غير مسبوقة عبر سماحه لأي قوة باجتياح أي عمل عنف سياسي ضد مدنيين لحكومة استهدف مدنيوها، إطلاق قوتها الكاملة ضد الأرض التي يجد "الإرهابي" فيها أصدقاء أو دعماً، فإن العواقب ستكون وخيمة. إن السنة التي تلت ١١ أيلول أثبتت أنها نذير تطورات عاصفة ومثيرة للقلق تحت شعار الحرب ضد الارهاب، وذلك في أزمة كشمير والنزاع الفلسطيني– الاسرائيلي.

ونقطة التحول ممكنة كذلك، في سياسة أكثر مدعاة للإعجاب، إذا نُفذ الرد على مخططي ١١ أيلول باستخدام أميركي و/أو دولي للعنف على نحو عادل ومسؤول ومطابق للأعراف. هذا هو المسار القانوني الذي كانت أميركا وأي حكومة أخرى لتتبعه لملاحقة المخططين داخلياً لو كان ١١ أيلول عن عمل مجرمين أميركيين داخل الولايات المتحدة. اذا كان يلاحق هؤلاء ويمثلون أمام العدالة، وكانت الدول الأجنبية لتكون مسؤولة عن ضمان اعتقالهم ومحاكمتهم في إطار المعايير ناشرا الدولية، أو تسليمهم إلى محكمة أميركية. ومن المثير للاهتمام إن الإشارات الأولى للرد على ١١ أيلول في عملية "عدالة بلا حدود" والأعمال الأولية والتالية ضد حكومة "طالبان" تتلاءم مع هذه الفلسفة. "عدالة بلا حدود" غرقت في تراجع مؤسف نتيجة الخوف من الاضطلاع بدور إلهي، وبالوصف الخاطئ للمذابح على أنها "اعتداء" وكذلك الملاحقة غير المبررة لجريمة ضد الانسانية على أنها "حرب ضد الارهاب"، بلا نهاية منظورة.

نقطة تحول؟

إن الحكم على ما إذا كان ١١ أيلول يشكل نقطة تحول يعتمد على الأحداث المقبلة، وتحديداً على قدرة الإدارات الأميركية الحالية والمستقبلية، على إعادة صوغ تلك المجازر في قالبها الصحيح، وهو أنها جريمة ضد الانسانية، وعلى التعامل مع الرابط الشرق أوسطي بطريقة مختلفة نوعياً.

إذا صُحح الخطأ في التعريف الأول لما حدث، وإذا تم السعي إلى العدالة الدولية بالقوة والنشاط نفسيهما الذين يميزان القانون الدستوري الأميركي، قد يشكّل ١١ أيلول بعد نقطة تحول دولية. أمّا إذا استمرت الحملة بلا هوادة على الإرهاب ضد أعداء غير محددين بوضوح، فقد يشكل هذا اليوم نقطة تحول أيضاً، ولكن للأسباب الخاطئة، عبر التخلي عن الحق لمصلحة القوة، وتفوق سياسة الامر الواقع على القانون، والتخلي عن العدالة في سبيل احلال التوازن بين قوى غير متوازنة.

أما بالنسبة إلى الرابط الشرق أوسطي، فلا يمكن تجاهل الاطار الذي يقع فيه ١١ أيلول، كما ان القضية المبسّطة في السؤال الآتي: "لماذا يكرهوننا" تستحضر سلسلة أسئلة تقع تحت مظلة السياسة الأميركية في المنطقة، تحديداً تجاه اسرائيل والحلفاء العرب التقليديين. وليس صعباً فهم العداء الأميركي للمتطرفين الفلسطينيين الذين يفجرون انفسهم بعابري سبيل في فنادق ومطاعم في اسرائيل، ولا عدم الثقة في الحكومة العراقية الحالية لخرقها القانون الدولي وطريقة معاملتها شعبها طوال ثلاثة عقود. وهذا الاشمئزاز صحي وصحيح أخلاقياً.

ولكن إذا لم تحاكم الحكومات "الصديقة" في المنطقة وتُعامل وفقاً لمعايير موحدة – وهي الحرية والديموقراطية، فإن الغالبية العظمى من الشرق أوسطيين ستبقى مشككة في الولايات المتحدة، معادية أو معارضة لها. وعلاوة على ذلك، لا أحد في المنطقة يقبل الوصمة التي يشكلها صمت السياسة الاميركية المريب حيال انتهاكات الحكومة الاسرائيلية، التي تتلخص بدعم أرييل شارون، وهو الرجل الذي تصفه الإدارة الأميركية بأنه "رجل سلام" رغم أن لجنة تحقيق اسرائيلية وجدته "مسؤولاً شخصياً" عن واحدة من أسوأ المجازر في التاريخ الحديث. وبالمعايير الموضوعية، إن بلداً يحكمها شخص مماثل، بسياسة تمييز واضحة وهيمنة على شعب كبير يماثل شعبه، وبعنف تتزايد حدّته يومياً، انّ بلداً كهذه ليست ديموقراطية.

وكذلك فإن الإحساس في الشرق الأوسط أن السياسة الأميركية في المنطقة غير عادلة أثار عداء كبيراً وعميقاً للولايات المتحدة، وهذا شعور عام سائد، لذا يجب أن تكون العدالة الموضوع الأساسي لاسلوب استذكار ١١ أيلول. والمطلوب تصحيح نوعي، اذ ثمة حاجة إلى وصف ١١ أيلول بأنه يوم مجزرة، والتعامل معه على أنه جريمة ضد الإنسانية، وحاجة إلى التزام كل الحكومات في المنطقة، بدءاً من اسرائيل و"الحلفاء" الآخرين، المعايير نفسها التي حكمت العلاقة مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة: اي لا تحالف قبل أن تصبح حكوماتها ديموقراطية.

قد ينقضي القرن الحادي والعشرون بكامله قبل ان يتمّ التوصل إلى حكم نهائي على موقع ١١ أيلول في التاريخ الأميركي والعالمي. لكن العالمية وحكم القانون والعدالة والتعددية والمحاسبة والحكم الصالح وحقوق الانسان، كلها أشكال مختلفة للديموقراطية، وهي لا تزال تطبّق على نحو محصور وانتقائي في المنطقة.

الديموقراطية في أميركا، كما جاء في دراسة توكفيل التنبؤية مطلع القرن التاسع عشر، تحيي برنامج العالم حالياً. غير أن أميركا لم تعد في موقع ثانوي، بل هي المحور الآن مما يرتب عليها قدراً من المسؤولية حيال كل الديموقراطيين في العالم.

شبلي الملاط

(تَرجم عن الانكليزية)